Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECRI/2007/2
22 February 2007
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إعادة إعمار لبنان ونهوضه
ورقة حول السياسة العامة ومبادرات

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٧

07-0134

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

الفصل

أولاً- الحرب على لبنان التحديات والأولويات وخيارات المستقبل ٢

ألف- معلومات أساسية ٢
باء- التحديات والأولويات ٣
جيم- عملية شاملة لإعادة البناء: خيارات للعمل المستقبلي ٤

ثانياً- الاهتمام بمستقبل لبنان: مستويات التدخل والاستمرارية ٦

ألف- البنية التحتية ٦
باء- المناطق المبنية السكنية ٧
جيم- القطاع الخاص ٨
دال- البعد الاجتماعي ٩

ثالثاً- المبادرات الرامية إلى دعم جهود إعادة بناء لبنان ١١

ألف- إنشاء شبكات إقليمية لأغراض النهوض ١١
باء- المبادرات الوطنية ١٢

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات ٢٤

مقدمة

ألحقت حرب تموز/يوليو – آب/أغسطس ٢٠٠٦ التي شنتها إسرائيل دماراً فظيعاً بالموارد البشرية والمادية في لبنان وقوضت إلى حد كبير تنميته الاجتماعية والاقتصادية. وقد تركت آثار الدمار هذا البلد يواجه سلسلة من التحديات على صعيد إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والإنعاش.

وقد بذلت جهود كبيرة وخصصت موارد هامة للإسراع بإعادة تأهيل البنية التحتية المادية المتضررة أو المدمرة. غير أن هناك حاجة إلى رؤية شاملة لإعادة الإعمار والتأهيل والنهوض تندرج ضمن عملية واسعة قائمة على المشاركة. وتقترح ورقة السياسات العامة هذه نموذجا يؤسس لمنهاج التنسيق هذا نظراً إلى القيود السياسية والمالية الحالية في لبنان. وقد صيغت هذه الورقة خلال فترة امتدت من بداية النزاع العسكري بفترة وجيزة وإلى ما بعده كمساهمة فكرية وعملية جدية تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عمليتي إعادة الإعمار وإعادة النهوض.

ويتمثل أحد التحديات البارزة التي تواجه جهود النهوض في الفقر والبطالة المزمنين. ومن الأهمية بمكان أن جغرافيا الدمار وجغرافيا الفقر تتداخلان بشكل كبير. لذا لا بد من وضع برامج خاصة لإعادة النهوض بهدف التخفيف من حدة الفقر وإيجاد العمالة. وينبغي وضع برامج إيجاد العمالة بشكل يجمع بين عمليات الإغاثة والتنمية وإعادة الإعمار وبين تطلعات الناس ومشاركتهم. وتقدم هذه الورقة مجموعة من المقترحات حول سبل وضع هذه الروابط موضع التنفيذ.

كما تشدد هذه الورقة على أن أية أمة قادرة على الاستمرار في الحياة هي بحاجة إلى دولة قادرة. لذلك فهي تنص على وجوب أن تتم عمليات إعادة إعمار لبنان وإنعاشه ونهوضه في ظل نظام للحكم الرشيد قائم على الشفافية والمشاركة بقيادة الحكومة اللبنانية. وفي هذا السياق، هناك حاجة ماسة لطرائق تسمح بتعزيز الشفافية، والحكم الرشيد والتنسيق بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة. ولهذه الغاية، تم وضع عدد من المبادرات الداعمة لجهود إعادة البناء هذه ترتبط بحشد الدعم الإقليمي لجهود إعادة الإعمار وإعادة النهوض والإنعاش، وإطلاق المبادرات القائمة على ثلاث دعائم هي: نظام فعال للمراقبة وإطار مؤسسي ملائم وبرنامج في الموقع خاص بعملية إعادة البناء.

أولا- الحرب على لبنان
التحديات والأولويات وخيارات المستقبل

ألف- معلومات أساسية

خلّفت الحرب التي شنت على لبنان في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ آثار دمار وحرمان هائل. فالغارات الجوية الإسرائيلية حولت إلى رماد مناطق مختلفة من لبنان، كان أبرزها قرى عديدة في جنوب لبنان، ومنطقة بكاملها في ضاحية بيروت الجنوبية وأجزاء من وادي البقاع. وقد خرقت إسرائيل، بارتكابها جرائم متعمدة ومحددة الأهداف ضد المدنيين وممتلكاتهم، جميع الاتفاقيات المتعلقة بحظر العقوبات الجماعية، لا سيما المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر العقوبات الجماعية؛ والمادة ٤٨ التي تحظر العمليات العسكرية ضد المدنيين والبنى التحتية.

ففي أثناء النزاع، شن الجيش الإسرائيلي حوالى ٥٦ هجوما منفصلا، أدت إلى مقتل ١ ٠٠٠ من اللبنانيين المدنيين وجرح أكثر من ٤ ٠٠٠، يعاني العديد منهم اليوم من إعاقات أو تشوهات حادة. كما أن ثلث الضحايا كانوا من الأطفال و١٩ في المائة من النساء. وما زالت الذخائر غير المنفجرة، لا سيما القنابل العنقودية، تفرض ضريبتها على اللبنانيين المدنيين، وغالبيتهم من الأطفال والمراهقين[١]؛ وتسببت الهجرة الجماعية من لبنان وداخله بمشقات هائلة أثارت المخاوف من حصول توترات طائفية[٢].

وقد تعرضت أجزاء من البنية التحتية لدمار شديد وإن كان انتقائيا، حيث دمر ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ بيت، وهدم أكثر من ١٠٠ جسر وطريق. وقصفت محطات التحويل التابعة لشركتي الهاتف الخلوي، إضافة إلى محطات تلفزيون وراديو في البلد، فتسببت في خسائر قدرت بما يفوق ١٠٠ مليون دولار وعزلت القرى والبلدات والمدن. وقصفت المصانع والمستشفيات والمدارس والموانئ والمطارات، وتعرضت بعض منشآت تخزين الوقود لأضرار جسيمة.

وشلت كافة القطاعات الاقتصادية. فقد استهدفت بعض المرافق الصناعية تحديدا بشدة، بواسطة الغارات الجوية، وثم الحصار البري والجوي والبحري الذي استمر لأكثر من شهر بعد توقف العمليات القتالية. وتعرض بعض القطاعات والمناطق في البلد لأضرار أكبر مما تعرض له غيرها. ونتيجة لذلك، وبينما كان معدل البطالة يقدر بما يتراوح بين ١٠ و١٢ في المائة قبل الحرب، فقد ارتفع بشكل كبير في غالبية القطاعات والمناطق. وتأثرت الزراعة بشدة بسبب احتراق غالبية المحاصيل أو تلفها، وعدم الاعتناء بالمحاصيل الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، توقفت تماماً حركة السياحة التي تشكل قطاعاً أساسياً في الاقتصاد يدر جزءاً هاماً من الاحتياطيات الأجنبية وتدفق رأس المال إلى البلد.

كما ازداد أثر النتائج الاقتصادية والاجتماعية للهجمات الإسرائيلية مع حصول كارثة بيئية وأضرار لحقت بالنظم البيئية البحرية بفعل القصف الذي تعرضت له منشآت تخزين الوقود في محطة الجية لتوليد الطاقة الكهربائية مما أدى إلى انسكاب ١٥ ٠٠٠ طن من النفط في البحر الأبيض المتوسط وتلوث ٧٥ في المائة من الشاطئ اللبناني. وتقدر تكلفة عملية التنظيف بملايين الدولارات الأمريكية

---

(١) ألقيت على الأراضي اللبنانية حوالى ١,٢ مليون قنبلة عنقودية، معظمها خلال اليومين الأخيرين من النزاع العسكري.

(٢) خلال النزاع، هجر حوالى ربع السكان اللبنانيين.

وسنوات عديدة من الجهود الكبيرة. وتشير التقديرات إلى أن فاتورة إعادة الإعمار الإجمالية تصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

باء- التحديات والأولويات

تواجه عملية إعادة البناء عددا من التحديات التي تستلزم عناية دقيقة. ويمكن تلخيصها كما يلي:

(أ) يجب مواصلة واستكمال الجهود الرامية إلى تصليح وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية الأساسية التي دمرت بشكل انتقائي وكامل خلال النزاع؛

(ب) نظراً إلى أن المناطق التي قصفت خلال الحرب هي تاريخيا بين الأشد فقراً في البلد، فإن الحاجة ماسة إلى برامج خاصة لإعادة الإعمار وإعادة النهوض بهدف بناء القدرات المحلية للتخفيف من حدة الفقر وإيجاد العمالة؛

(ج) تشكل اختلالات التوازن الاجتماعي والاقتصادي التي ظهرت خلال الجهود السابقة لإعادة الإعمار تحديا إضافيا ويجب تصحيحها؛

(د) إن خزائن الحكومة اللبنانية شبه خالية والديون تبلغ الآن أرقاما قياسية وهي آخذة في الارتفاع؛ في ضوء ذلك، يجب إعادة إرساء أسس الانضباط المالي، وعكس نمو الدين كجزء من الجهود المبذولة لإعادة الإعمار؛

(هـ) يجب وضع برامج لإيجاد العمالة وتنفيذها، بهدف توفير روابط قوية بين الإغاثة والتنمية، وبين إعادة الإعمار وتطلعات الناس ومشاركتهم؛

(و) ينبغي وضع حد لهجرة العاملين اللبنانيين ذوي المهارات العالية والمواهب؛ ويجب عكس اتجاه هجرة الأدمغة لتصبح تدفقا نحو البلد قبل أن تصبح أكثر دواما ولا يمكن عكس اتجاهها؛

(ز) يجب وضع نظام للحكم الرشيد قائم على الشفافية والمشاركة للإشراف على برامج إعادة الإعمار والنهوض بقيادة الحكومة، للحؤول دون قيام جهات معنية أخرى بمواصلة تحويل وجهة هذه البرامج وفقا لمخططاتها ووجهات نظرها الخاصة؛

(ح) يجب تشجيع الجهات المانحة على التعامل مع مرفق مركزي يؤيد الدور الذي تضطلع به مؤسسات الدولة كعنصر أساسي في الجهود المبذولة للإنعاش وإعادة البناء والنهوض.

إذا كان للبنان أن يحقق فوائد طويلة المدى في مواجهة التحديات المذكورة أعلاه، ينبغي أن تترافق جهود إعادة الإعمار مع أنشطة التنمية المستدامة والنهوض، لا سيما في المجالات الأكثر تأثراً بالحرب. فيجب وضع البرامج وتنفيذها وتصميمها بحيث تخلق صلة وثيقة بين إعادة الإعمار والتنمية المستدامة والنهوض من خلال الاستجابة لأولويات المجتمعات المحلية المستهدفة وتفضيلاتها؛ وتشجيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني مشاركة مباشرة؛ وإقامة هذه البرامج على أساس الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

وتظهر تجارب الماضي بوضوح أن الإفراط في الاتكال على الهبات الخارجية لا يثمر سوى منافع محدودة غالبا ما تتأخر كثيراً. ولا يمكن تقليص الحلقة المفرغة المتمثلة في الاعتماد على الموارد الخارجية إلا بالتركيز على تنمية المجتمع المحلي. وبالتالي، ومع أن التنسيق على المستوى الوطني يشكل ضرورة مطلقة، يجب مواصلة التركيز بشدة على بناء القدرات المتوفرة على مستوى المجتمعات المحلية وتعزيزها بما يؤدي إلى إنشاء المؤسسات وإيجاد العمالة.

جيم- عملية شاملة لإعادة البناء: خيارات للعمل المستقبلي

مثلما يحدث في أزمات عديدة، يجب اعتبار الدمار الهائل الذي ألحقته إسرائيل مؤخرا بلبنان مصدراً سياسياً للفرص والتحديات. فالظروف في الأساس مؤاتية للذهاب أبعد من الخيارات التخفيفية التي تطرح في حالات ما بعد الحرب حيث تعطى إعادة الإعمار من الأولوية ما يقصي الاحتياجات المتعلقة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وبالتحديد فإن تنفيذ المبادرات التي تهدف إلى إعادة الإعمار بالتزامن مع تلك التي تستهدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو أفضل ضمانة لتصور مستقبل لا تظل فيه الحروب والنزاعات الداخلية تمثل خيارات سليمة. ومع أخذ هذا الأمر في الحسبان، يجب إحداث رابط عضوي دائم بين عمليات إعادة الإعمار من جهة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، والتي غالبا ما تكون متباعدة.

وينبغي أن يحقق العمل في المستقبل تكاملا بين إعادة الإعمار والتنمية مع التركيز على مشاركة المجتمع المحلي. فالعمل وفق هذه الخطوط في عدد محدود من القطاعات، مع إيلاء الأولوية اللازمة للمجالات التي لها جذور عميقة في الميادين المستهدفة، بما في ذلك مثلا الصناعات الغذائية والسياحة، من شأنه أن يحقق نجاحات يمكن محاكاتها في مجتمعات محلية أخرى، وحتى في بلدان أخرى داخل منطقة الإسكوا. كما يمكن للتكامل بين إعادة الإعمار والتنمية أن يكبح هجرة اليد العاملة اللبنانية الماهرة والشباب الموهوب والمجتمعات المهنية.

بيد أن مجرد الدمج بين إعادة الإعمار والتنمية فقط لا يمكنه مواجهة التحديات. فأنظمة الحكم الرشيد القائمة على الشفافية والمشاركة ضرورية للإشراف على المبادرات والبرامج اللازمة؛ ويجب أن تدعم برامج المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة، سواء أكانت تستهدف إعادة الإعمار أم التنمية في المستقبل، الدور المركزي الذي تضطلع به الدولة ككيان ميسر ومعزز ومنسق.

هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى رؤيا جديدة وشاملة، مصممة ومشتركة ضمن عملية تشاركية واسعة لإدارة جهود إعادة الإعمار والتنمية. ونظرا إلى حالة المناطق التي أخضعت لأكثر الهجمات تدميرا خلال الحرب، توجد حجة قوية جدا للبدء في العمليتين ضمن شراكة وثيقة مع المجتمعات المحلية وتنسيق كامل مع السلطات المركزية.

إن جولة الدمار الأخيرة التي قامت بها إسرائيل تفتح آفاقا جديدة لا يجب التفريط فيها. فمرحلة ما بعد العمليات القتالية تقدم فرصة، ولو متأخرة، لإعادة النظر جديا في جهود إعادة الإعمار السابقة. فالحاجة ماسة إلى مشاركة أوسع نطاقا من الشريحة الواسعة من الخبرات لبلورة رؤيا جديدة وشاملة حقا تحكم الجهود المنتظرة لإعادة الإعمار والنهوض. ومع أن الميل إلى إعادة بناء الماضي كبير، فإن تفاديه ممكن ولازم.

ويجب صياغة رؤية وخطة شاملتين حالما يصبح ذلك ممكنا؛ أي رؤية تنبثق عن عملية واسعة قائمة على المشاركة، ومرجحة بنسبة الخسارة التي تكبدتها المجموعات الممثلة والقطاعات الاقتصادية.

وهناك حاجة ملحة إلى تبني عملية لإعادة البناء في كامل الوطن تجمع بين عدة عناصر وتؤكد من جديد قدرة لبنان على استعادة صورته الطبيعية، كوطن تدعم استمراره دولة قادرة. وثمة حاجة تحديدا لمراعاة الأبعاد التي تتجاوز مجرد إعادة الإعمار، ومعالجة مجموعة من المشاكل الأخرى، لا سيما الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئية، بما فيها ما يلي:

(أ) يجب أن يعالج الاقتصاد مشكلة النسبة المتزايدة من البطالة التي تضاعفت نتيجة للحرب، والعدد المتزايد ممن انزلقوا مؤخرا نحو الفقر. ويشمل هذا الأمر القيام بجملة إجراءات منها اعتماد نظم ضريبية تعالج عدم المساواة والهوة الاجتماعية المتزايدة الاتساع وذلك للتخفيف من المعاناة الاجتماعية؛

(ب) ينبغي بذل جهود جدية من أجل التوصل إلى توافق سياسي في الآراء حول الإصلاحات التي لا بد منها، مما يخفف بشكل كبير من التوترات السائدة بين مختلف الفئات السياسية؛

(ج) يجب اعتماد نظام قيم مشترك لمحاربة الفساد والمحاباة والعصبية القبلية والمذهبية وغيرها من الممارسات الموروثة الجديدة؛

(د) ينبغي إصلاح النظام القضائي ووضعه في صلب جهود إعادة الإعمار لرصد معايير الشفافية[٣]؛

(هـ) تستحق المساواة الاجتماعية، التي لم تكن يوما نتيجة علاقة خطية مع النمو الاقتصادي، اهتماماً خاصا. فينبغي تحديدا تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية المهمشة على نحو استباقي ضمن عملية إعادة البناء؛

(و) ينبغي ألا تهمل جهود إعادة البناء الاحتياجات البيئية، لا سيما حماية المحميات الطبيعية؛

(ز) يكتسي الأمن والاستقرار ضمن حدود القانون أهمية كبرى لتفادي جولة أخرى من الدمار الشامل.

وتستوجب هذه الرزمة الشاملة، لكي تُكلل بالنجاح، تحولا في النموذج الوطني يوفق بصورة خلاقة بين الممارسات المعتمدة في إعادة الإعمار وعمليتي إعادة البناء والنهوض. وينبغي للسياسات التي تدفع هذه العملية أن تشدد على ما يلي: (أ) التخطيط القائم على الأولويات بدلاً من الموارد؛ (ب) المراقبة المستندة إلى ردود الفعل المباشرة والهادفة بدلا من رفع التقارير العادية: (ج) الرقابة القائمة على الحكم الرشيد لا على التنفيذ المتهور؛ (د) التنمية المرتكزة على الاستمرارية المحلية لا المتمحورة حول رأس المال فقط.

---

(٣) ينبغي عزل النظام القضائي بعد إصلاحه عن الضغوط السياسية إلى أبعد حد ممكن.

ثانياً- الاهتمام بمستقبل لبنان: مستويات التدخل والاستمرارية

تميل البلدان التي تعيش صدمات سياسية واجتماعية اقتصادية بسبب الحرب إلى حشد كافة الموارد المحلية على الفور واستقطاب المساعدات الدولية لضمان الإنعاش السريع. ويتقدم التحرك الزمني المباشر وتعبئة رأس المال عادة في الأولوية على تأسيس هيئات تعنى بالتقييم والتخطيط الشاملين، والإشراف الفعال وتوحيد المعايير.

ورغم مرور فترة طويلة على وقف العمليات القتالية، فإن التقييم والتخطيط مازالا غائبين. فتأثير الدمار وحجم الأضرار التي تكبدها البلد خلال النزاع يستدعيان عودة إلى الحالة الطبيعية وإعادة إرساء الخدمات الأساسية. غير أنه ينبغي أيضاً السماح بتقدم الطلبات المشروعة لإعادة الإعمار السريعة على تقدير النطاق الكامل للدمار أو تعقيدات جهود إعادة الإعمار، والأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه الديناميات على الاقتصاد برمته وعلى الروابط الاجتماعية. لذلك ينبغي أن يكون تقييم الأضرار ديناميا ومتعدد الأبعاد.

وفي هذا السياق، يمكن توزيع التحديات العاجلة إلى أربعة مستويات للتدخل هي: (أ) البنية التحتية؛ (ب) المناطق المبنية؛ (ج) القطاع الخاص؛ (د) البعد الاجتماعي.

ولا ينبغي اعتبار تمويل برنامج جديد لإعادة الإعمار عبر رفع مستوى الدين العام أو الضرائب خيارا ناجحا. فإضافة حمل آخر من الإغاثة والتكلفة الاجتماعية سيضغط ببساطة على الميزانية ويوسع نطاق الهوة الضريبية. وهناك حاليا فرصة لتوجيه أفضليات الجهات المانحة نحو الاحتياجات والأولويات المحلية على الصعيد الوطني. ويرجح أن يعزز هذا النهج الإصلاحات المؤسسية والاستقرار الاجتماعي والتحول الاقتصادي.

ألف- البنية التحتية

يتعين على جهود إعادة الإعمار التي تستهدف البنية التحتية المدمرة أن تأخذ بعين الاعتبار الخطط الوطنية التي أنجزت سابقا[٤]. كذلك من الضروري استخدام جهود إعادة الإعمار لتحسين حالة البنية التحتية التي كانت قائمة قبل حرب تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويجب أن تسترشد جهود إعادة البناء بهذين المبدأين وفق صيغة مبسطة هي التالية:

تعزيز	+	إعادة إعمار	=	إعادة بناء
قبل ١٢ تموز/يوليو		تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦		أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وما بعد

ويتعين على الوكالات الحكومية والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تعمل معا للحد من الازدواجية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية. كما أن مجلس الإنماء والإعمار يملك خبرة واسعة في العمل سريعاً على التخطيط والتعاقد من الباطن ضمن برنامج إعادة التأهيل وإعادة

---

(٤) انظر مجلس الإنماء والإعمار، "National physical master plan of Lebanon"؛ والاتحاد الأوروبي "Préparation de projets d'action municipale dans un cadre planifié de developpement local".

الإعمار. ومن المهم أيضاً تشكيل هيئات استشارية وهيئات رصد يشارك فيها ممثلون عن السلطات المحلية والبلدية وخبراء، بهدف تحقيق أفضل النتائج، ومن ضمنهم مراجعو الحسابات والمهندسون والمشرفون على النوعية.

علاوة على ذلك، يجب معالجة المسائل القطاعية وإلا طغت أنشطة الإغاثة على الرؤية الشاملة.

باء- المناطق المبنية السكنية

تشمل المناطق المبنية المباني السكنية والمباني ذات الوظائف المشتركة الخاصة بالحكومة، والمباني التي تستضيف المؤسسات والكيانات التجارية. ويمكن للتأثير السلبي الذي تسبب به الدمار، إذا اقترن بالتوقعات الكبيرة التي ترافق أي جهود لإعادة الإعمار، أن ينتج تعاونا يعزز عملية إعادة البناء.

في هذه الحالة المليئة بالتحديات يجب إيلاء أهمية خاصة للجوانب التالية:

(أ) الفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية المهمشة التي غالباً ما تكون مستبعدة من عملية إعادة الإعمار؛

(ب) ربط مخططات إعادة الإعمار المستقبلية بالمخططات الحكومية على الصعيد الوطني[٥]؛

(ج) إدماج المناطق المتضررة في السياقات المحلية على الصعيدين الوظيفي والاقتصادي؛

(د) تفادي عدم الانسجام بين المناطق المعاد إعمارها وخطة إعادة الإعمار الوطنية.

ويستدعي اتساع نطاق الدمار اعتماد تصميم "منطقة دورة اقتصادية كاملة" بهدف تحقيق المستوى الأمثل لنسبة الكلفة إلى الوقت. ثم تقسم كل منطقة بدورها إلى عدة مناطق دورة كاملة؛ ويمكن لكل جهة مانحة حينئذ أن تقابل الأفضليات في منطقة محددة من مناطق الدورة الكاملة دون أن تعمد إلى تجزئة الاتجاه العام.

ونظراً إلى طبيعة التصميم المركزية وتنوع المدخلات اللازمة وكثرة الجهات المانحة، يوصى بتأسيس مجلس وطني للإسكان يمكنه أن يشرف على عملية إعادة الإعمار وأن يضمن تطبيق أنظمة السلامة العامة. ويمكن لهذا المجلس أن يعمل في هذه المرحلة كسلطة استشارية للتخطيط الحضري الاستراتيجي، فيسرع بذلك العملية في حين يبقى شاملا ومتطلعا نحو المستقبل. ويُقترح أن يضم هذا المجلس الحكومة والسلطات ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الإنماء والإعمار؛ وأعضاء نقابات المهندسين، بما فيها نقابة المهندسين والمعماريين في بيروت؛ والأكاديميون والمنظمات المدنية المعنية؛ والجهات المانحة.

---

(٥) انظر مجلس الإنماء والإعمار، "National physical master plan of Lebanon".

ويقترح أن تبقى صلاحيات هذا المجلس، إضافة إلى الميزنة والتعاقد، مندرجة ضمن مسؤوليات مجلس الإنماء والإعمار؛ ويمكن إنشاء لجان تنفيذية للمتابعة من أجل بلوغ المستوى الأمثل للنتائج. كما يمكن لهذه اللجان أن تشارك في تنفيذ تصميم منطقة الدورة الاقتصادية الكاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، يقترح تأسيس هيئة مستقلة للمراقبة تشرف على مرحلة إعادة الإعمار وتضم مراقبي الحسابات والخبراء في النوعية والمواصفات. بيد أن من المهم تحديد معايير صارمة لتوجيه ممارسات التنفيذ ضمن الإطار الوطني للخطة الرئيسية[٦].

جيم- القطاع الخاص

منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، يواجه الاقتصاد اللبناني صعوبات حقيقية رغم بعض مبادرات الدعم: (باريس ٢)، والظروف الإقليمية الملائمة كارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع معدل النمو في عام ٢٠٠٤. وقد شكلت الإصلاحات الاقتصادية موضوع نقاشات مستفيضة من قبل المسؤولين في الحكومة وأفراد القطاع الخاص. وقبل اندلاع الحرب في تموز/يوليو ٢٠٠٦، لم يكن أي توافق في الآراء قد ظهر حول رزمة للإصلاح؛ ولم تجر بعد جدولة الميزانية لعام ٢٠٠٧.

ويظهر عدد من المؤشرات الصورة القاتمة التي نشأت بعد انتهاء العمليات القتالية، ومنها ما يلي:

(أ) قصفت مناطق زراعية رئيسية وأتلفت معظم محاصيل الموسم بسبب الافتقار إلى سبل النقل والتصدير؛

(ب) علقت كليا، ولأكثر من ثلاثة أشهر، أنشطة الصيادين التي تمثل مصدراً من مصادر الدخل المباشر لآلاف العائلات التي تعيش في المناطق الساحلية؛

(ج) توقف القطاع السياحي تماماً حيث سجلت غالبية الخسائر في مرافق عديدة منها المطاعم والفنادق وشركات تأجير السيارات ووكالات السفر. فقد أجبرت في الواقع مطاعم عديدة على إقفال أبوابها، وأشارت تقارير صدرت عن فنادق عديدة إلى معدلات إشغال صفرية لغرفها. وهذا ما رفع معدل البطالة في القطاع السياحي، وزاد من تفاقمه استمرار حالة عدم الاستقرار والركود السياسي؛

(د) انتقلت شركات عديدة إلى مناطق وبلدان أخرى، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة؛

(هـ) بينما انخفض التداول بالشيكات، ازدادت حالات الشيكات المرتجعة من المصارف.

وإلى جانب دفع التعويضات، يتضمن التحدي الملح مساعدة المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والصغرى على الاستمرار خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة. فهذه الشركات تواجه ثلاثة تحديات متداخلة فيما بينها وهي: فقدان رأس المال البشري؛ وفقدان حصتها في السوق؛ وفقدان أصولها كلها بسبب المدفوعات غير المسددة.

---

(٦) المرجع نفسه.

وسيتبين أن إعادة الثقة بالاقتصاد والاستثمار الخاص مهمة فيها الكثير من التحديات. كذلك فإن توفر هيكلية مالية متينة بما يكفي لدعم شركات التأمين هي ضرورية لتغطية استثمارات إعادة البناء على مدى السنتين المقبلتين. وهذا أمر أساسي لتعزيز ثقة المستثمرين.

ويمكن لعدد من الحوافز الاقتصادية أن تساعد على إعادة تنظيم دورة الإنتاج، ومن ضمنها ما يلي: (أ) اتخاذ إجراءات خاصة لتسهيل التصدير، لا سيما إلى الأسواق العربية؛ (ب) إعادة جدولة الالتزامات والاستحقاقات الضريبية؛ (ج) إعادة تنشيط قطاع الإنتاج والخدمات.

دال- البعد الاجتماعي

في إطار البعد الاجتماعي، تشمل الأولويات الملحة التعويض عن فقدان الموارد المادية الملموسة والأموال، وتأمين الأموال اللازمة لإعادة بناء المنشآت وتوفير ما يلزم لإنعاش البنية التحتية التي تضررت أو فقدت.

إضافة إلى ذلك، يجب أن تركز الحكومة على استراتيجية تهدف إلى ما يلي: (أ) تأمين أدنى متطلبات البقاء لاستمرار الأسر في كسب العيش (ما يكفي لدرء الحاجة إلى المال) وتأمين دورات المؤسسات من خلال المنح المباشرة والإعانات الخاصة؛ (ب) تعزيز تلك الظروف ومناخ الاستثمار الملائم لها.

لقد كان حجم الهجوم الإسرائيلي هائلا نظراً إلى تأثيره المدمر على كافة المناطق في جنوب لبنان تقريبا، والضواحي الجنوبية لبيروت وأجزاء من وادي البقاع، مما تسبب في أضرار مادية هائلة وأحدث ضغوطا اجتماعية حادة.

فقبل الحرب، كانت التقديرات تشير إلى أن نسبة ٧ في المائة من الشعب اللبناني كانت دون خط الفقر الأدنى. وفي أعقاب الحرب تشير التقديرات إلى أن ثلث اللبنانيين يعانون صعوبة في التوفيق بين احتياجاتهم الأساسية والدخل الشهري، الأمر الذي يوسع الفجوات الاجتماعية. ويزداد هذا الوضع تفاقما مع استمرار عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي.

وقد كانت المناطق التي تعرضت لأشد عمليات القصف خلال الحرب بين الأكثر فقراً، تاريخياً، من الناحية الاقتصادية ضمن الهيكلية الاقتصادية غير المتوازنة في لبنان. وينطبق هذا الأمر على المناطق الحضرية، أي ضواحي بيروت الجنوبية؛ والمناطق الريفية وبخاصة جنوب لبنان ووادي البقاع.

ويمكن تلخيص النتائج الاجتماعية والاقتصادية للعمليات القتالية على الشكل التالي: (أ) ارتفاع معدل البطالة؛ (ب) اتساع الفجوات الاجتماعية مع زيادة في معدل "الفقراء الجدد"؛ (ج) تدمير الأصول بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية والريفية، بما فيها المزارعون والصيادون وسائقو الشاحنات والحرفيون وغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات كلها عمليا؛ (د) تهجير شريحة واسعة من اللاجئين من المناطق التي شملتها الحرب لمدة شهر على الأقل؛ (هـ) ارتفاع معدل الهجرة إلى خارج لبنان، المؤقتة منها والدائمة.

ويستلزم التخفيف من حدة هذه الاضطرابات الاجتماعية اعتماد حلول مرنة تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة الإعمار. وتتضمن هذه الحلول ما يلي:

(أ) تدريب مهني انتقائي ومحدد قصير الأجل على أنشطة المساعدة وميادين إعادة الإعمار، حيثما تدعو الحاجة لذلك؛

(ب) بناء القدرات على المدى الطويل في مجالي العمل الاجتماعي والصحة؛

(ج) تأسيس صندوق استئماني للعمالة يقدم ضمانات للقروض والتأمين والاستحقاقات التي يمكن أن تستند إلى الائتمان الصغير والدعم الجزئي.

ولا يمكن أن تتحقق عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والنهوض إلا من خلال مؤسسات عامة قوية تتميز بالفعالية والشفافية وتكون مجدية من حيث التكلفة وشاملة ووطنية ومستدامة. وينبغي لهذه المؤسسات أن تعمل بالتعاون فيما بينها ومع المؤسسات المدنية المعنية والسلطات المحلية.

وفي هذا السياق، وضعت المصفوفة المعروضة في الجدول أدناه بحيث تظهر مستوى التدخل والكيانات الأكثر ملاءمة للقيام بعمليات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والنهوض. فالتدخلات على صعيد البنية التحتية مثلا تحتاج إلى تنسيق بين الهيئات الحكومية ذات الصلة ومنها مجلس الإنماء والإعمار؛ والتدخل الرئيسي، أي التخطيط والتنفيذ، يجب أن يقوم به مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع الجهات المانحة والمتعاقدين؛ أما ضمان الصيانة في مرحلة ما بعد إعادة الإعمار والتنمية أو التحسين في المستقبل فينبغي أن تندرج ضمن مسؤولية وزارة الأشغال العامة والنقل والسلطات المحلية ذات الصلة.

جدول- مصفوفة عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار وإعادة الإحياء في لبنان

التدخل	آلية التنسيق	التدخل الرئيسي	التنمية المستدامة
البنية التحتية	الهيئات الحكومية مجلس الإنماء والإعمار	مجلس الإنماء والإعمار/المتعاقدون الجهات المانحة	وزارة الأشغال العامة والنقل السلطات المحلية
المنطقة المبنية	المجلس الوطني للإسكان (مقترح)	تعاونية الإسكان مجلس الإنماء والإعمار البلديات	اتحاد البلديات الاستثمارات الخاصة
القطاع الخاص	المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاتحادات، النقابات، الجمعيات	المصرف المركزي والمصارف وزارة المالية صناديق خاصة	صندوق الإنعاش المالي والتحول المؤسسي (مقترح)
البعد الاجتماعي	الحكومة الأمم المتحدة	الحكومة الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية السلطات المحلية	الحكومة السلطة المحلية المجتمع المدني

تدرج المصفوفة في الجدول أعلاه مقترحات لتأسيس كيانات جديدة تتضمن المجلس الوطني للإسكان وتعاونية الإسكان وصندوق التحويل المؤسسي؛ وتلمح إلى إعادة إحياء كيانات كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعيات الأهلية المتخصصة.

ثالثاً- المبادرات الرامية إلى دعم جهود إعادة بناء لبنان

تقترح الإسكوا عددا من المبادرات الرامية إلى دعم جهود إعادة البناء. وترتبط هذه المبادرات بحشد الدعم الإقليمي لجهود إعادة الإعمار وإطلاق مبادرات وطنية ترتكز على ثلاثة أعمدة هي: إنشاء نظام مراقبة فعال، ووضع إطار مؤسسي ملائم، وتنظيم برامج في الموقع الأكثر تضرراً من أجل عمليتي إعادة البناء وإعادة النهوض.

ألف- إنشاء شبكات إقليمية لأغراض النهوض

أظهرت كيانات عربية كثيرة من القطاعين العام والخاص اهتماماً وانشغالاً كبيرين بالمشاركة في جهود إعادة الإعمار في لبنان عقب حرب تموز/يوليو – آب/أغسطس ٢٠٠٦. فقد شاركت بلدان كثيرة مشاركة نشطة في تقديم الإغاثة العاجلة ودعم إعادة الإعمار. وتسعى الإسكوا إلى الإبقاء على هذا الاهتمام والحماس باقتراح ترتيبات شبه دائمة للتعاون وتبادل المعلومات والتجارب والخبرات. وتتخطى هذه الترتيبات البعد الاجتماعي والاقتصادي لتعزيز التعاون الإقليمي. وترى الإسكوا أن زيادة الأمن في لبنان تساهم في بناء السلام والأمن في المنطقة.

إن البيئة السياسية اللبنانية الشديدة الحركة والتنوع، مقترنة بجهات عربية فاعلة عديدة في الشأن الإنمائي، قد جعلت من التعاون والتنسيق ضرورتين أكثر منهما خيارين. وما زالت هناك حاجة إلى آلية شبه دائمة لها مصداقيتها ومشروعيتها وتنظيمها وتفاعلها بحيث تتمكن الجهات الفاعلة في الشأن الإنمائي من المشاركة على قدم المساواة، لا سيما منها الجهات التابعة للمجتمع المدني العربي ونظيراتها اللبنانية في الحكومة والمؤسسات المدنية والقطاع الخاص.

ولهذه الغاية، توصي الإسكوا بتأسيس شبكات عربية-لبنانية لأغراض النهوض تهدف إلى توفير قاعدة تستند إليها الجهات المانحة العربية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية للتفاعل وتبادل المعلومات حول برامجها مع نظيراتها اللبنانية (انظر الشكل ١). ومن شأن هذا التفاعل أن يسد الفجوة بين الجهات العربية المانحة وتلك الفاعلة في الشأن الإنمائي والشركاء/المستفيدين اللبنانيين، مما يلغي الحواجز التي يمكن أن تؤدي، إن لم يحدث ذلك، إلى سوء التفاهم وسوء تخصيص الأموال؛ ويساهم في بناء علاقات عملية أقوى بين المستفيدين اللبنانيين والجهات العربية الفاعلة في الشأن الإنمائي. كما أن هذا التخاطب من شأنه أن يزيد من الشفافية في صياغة المشاريع وأن يعزز الاتساق بين الاحتياجات الفعلية وجهود إعادة الإعمار والتنمية.

ويمكن تلخيص أهداف هذه الشبكات كما يلي: (أ) وضع إطار عملي مشترك بين الجهات العربية الفاعلة الناشطة في الشأن الإنمائي ونظيراتها اللبنانية يتضمن تعزيز نظام مشترك من القيم والأخلاقيات، ووضع مقاييس معيارية لتقييم الاحتياجات وإنشاء ذاكرة للشركات والمؤسسات؛ (ب) وضع آلية لحوار مستدام وتعاون بين الجهات العربية الفاعلة في الشأن الإنمائي ونظيراتها اللبنانية بحيث يمكن أن يشكل أساسا لعمل موحد وتشاركي طويل الأجل في الساحة الإنمائية اللبنانية.

ستسعى الإسكوا من خلال هذه الشبكات، إلى إعداد قاعدة إقليمية لدعم الجهود الوطنية لإعادة البناء؛ ومواءمة الآلية بحيث تربط بين الموارد الإقليمية والاحتياجات المحلية؛ وتوفير مساحة مشتركة لتبادل تجارب إعادة البناء وحالات النجاح.

وفي هذا السياق، سوف تقدم الإسكوا دعما نشطا لحشد المبادرات من أجل تعبئة الأموال والخبرات اللازمة؛ وتنسيق الأنشطة الهادفة إلى توجيه الحماس والالتزام الإقليميين.

الشكل ١- الشبكات العربية-اللبنانية للنهوض

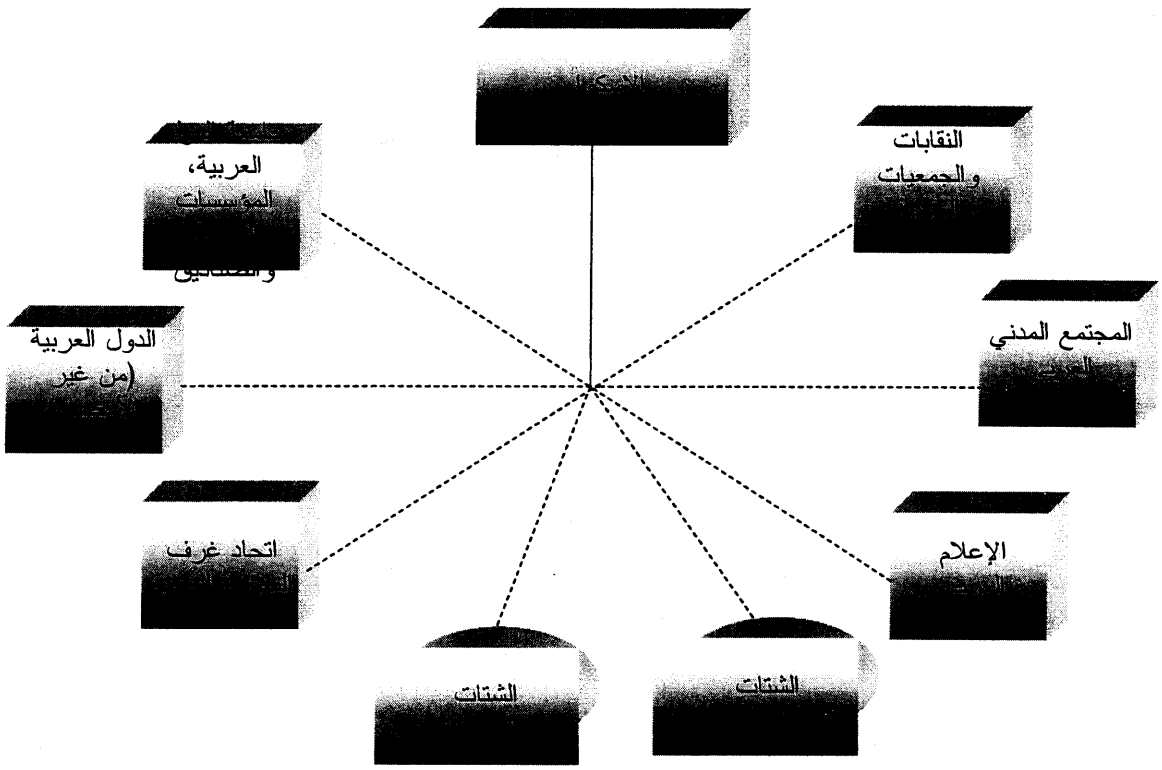

باء- المبادرات الوطنية

ترتبط المبادرات الوطنية المقترحة بإنشاء نظام مراقبة مرجعي يضمن تنفيذ عملية إعادة الإعمار بكفاءة وفعالية؛ وتنظيم برامج على الأرض تهدف إلى المساعدة في إعادة بناء البلد وإنعاشه.

١- نظام الرصد

تشكل نظم المراقبة أدوات حيوية في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الإنمائي وتنفيذه وتقييمه، لا سيما في بيئة شديدة الحركة مؤلفة من مجموعة من الجهات الفاعلة في الشأنين الإنمائي والسياسي. وفي هذه الظروف، يصعب تحقيق التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية. وفي ضوء ما تقدم،

يمكن اقتراح ثلاث مبادرات هي: (أ) إنشاء مختبر للدراسات المتوفرة؛ (ب) تشكيل محور مرجعي للمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة؛ (ج) إنشاء منتدى وطني للنهوض.

(أ) مختبر لتحليل الدراسات المتوفرة والمستقبلية وتقييمها

يستلزم حجم الدمار والأضرار لوحده القيام بعملية إعادة بناء شاملة مستندة إلى المعلومات ومدروسة بشكل جيد، كتلك التي تمت في مطلع التسعينات من القرن الماضي. وينبغي للجهات الفاعلة المعنية بعملية إعادة البناء أن تحصي الدراسات أو الأنشطة أو المشاريع المتوفرة ذات الصلة التي أعدت قبل الحرب الأخيرة تفادياً للتكرار والأخطاء السابقة، وأن تطلع على مواطن الضعف وتحسن النواتج. كما تشير غالبية التوقعات إلى أن الدمار الحالي وإعادة التأهيل سيحتاجان إلى دراسات ومشاريع إضافية ينبغي أخذها لاحقا بعين الاعتبار.

ولا يملك لبنان كياناً أو مدخلاً شاملاً يقوم فعلياً بحفظ هذه الدراسات أو الوثائق كلها وجمعها وتبادلها. فغالباً ما يترك الحصول على هذه المواد للصدفة أو المبادرة الشخصية، نظراً إلى كونها مبعثرة بين مختلف الوكالات الحكومية المحلية والمنظمات الدولية وكيانات الجهات المانحة المعنية. كما أن البيانات والأرقام والتقييمات والتوصيات بشأن الموضوع نفسه تختلف من دراسة لأخرى.

ولهذا يوصى بإنشاء هيئة حيادية وموثوقة، يمكن الإشارة إليها بالمختبر، وتعنى بتوفير كافة الدراسات والتقارير ووثائق المشاريع ذات الصلة. وينبغي إنشاء هذا المختبر بالتنسيق والتعاون مع كافة الكيانات التي تضطلع بمهام مشابهة، بما فيها على سبيل المثال مجلس الإنماء والإعمار ومكتب رئيس مجلس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، سيخدم هذا المختبر صناع القرار، والمخططين، ومصممي المشاريع ومديريها، والباحثين، والجهات المانحة من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المدنية والمنظمات المتعددة الأطراف المعنية بعملية إعادة البناء والجهود الإنمائية.

ويمكن أن يستعين الباحثون وواضعو السياسات، تحديدا، بخدمات المختبر لتحديد الأولويات واقتراح الاستراتيجيات. وبذلك يمكن تفادي أخطاء الماضي؛ ويمكن الحد من التداخل والازدواجية وعدم الكفاءة بما أن التدخلات الإنمائية تتعزز من خلال أداة فعالة وسهلة المنال وموثوقة لتقييم المنجزات تقوم بتحليل الدراسات والمشاريع الحالية/السابقة وتقييمها. ويمكن أن تكون هذه الأداة شديدة الأهمية خلال مرحلتي التخطيط لأي تدخل وتقييمه.

(ب) محور مرجعي للمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة

تشكل البيانات الدقيقة وملاحظات الجهات المستفيدة وتقييمها وتقبلها لأولويات الاحتياجات شروطاً أساسية لأية عملية سليمة لاتخاذ القرار حول تدخل المنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات في المجالات الإنسانية ومجالات الإغاثة والتنمية. ولسوء الحظ، فإن الجهات المانحة والجهات الفاعلة في الشأن الإنمائي تعتمد في الغالب على نظم المراقبة الداخلية، البعيدة عموماً عن الميدان أو عن آراء الجهات المستفيدة. وبالتالي، ليس من السهل تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في مجالي الإغاثة والتنمية؛ ويواجه التدخل ككل خطر عدم التمكن من بلوغ الأهداف المقررة، سواء جزئياً أم كلياً.

كذلك، ونظراً إلى ما يشوب عملية إعادة الإعمار الحالية من تعقيد، وإلى تعدد الجهات المانحة والجهات الفاعلة ميدانياً، وإلى غياب آلية تنسيق قوية وجديرة بالثقة تعترف بها كافة الأطراف أو تنتسب إليها، يمكن أن يحدث تداخل وازدواج خطيران، وكذلك إهمال لبعض الأولويات المتعلقة بالتنمية وإعادة الإحياء والفئات المهمشة.

وبهدف الحد من تأثير هذه المخاطر إلى أدنى درجة ممكنة، يوصى بوضع نظام لرفع التقارير قائم على الحوافز. ويمكن لهذا النظام أن يساهم في إقامة محور مرجعي موثوق وملتزم به وحديث، وهذا ما يحتاج إليه لبنان بشكل عاجل.

وعلى وجه التحديد، يمكن أن تتمثل أهداف المحور فيما يلي: (أ) تعزيز التشاور والاتصال المباشرين مع الحكومة اللبنانية؛ (ب) خدمة صناع القرار، والمخططين، ومصممي المشاريع ومديريها، والباحثين، والجهات المانحة من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المدنية والمنظمات متعددة الأطراف المعنية بعملية إعادة البناء والجهود الإنمائية؛ (ج) المساهمة في تنسيق وتخطيط وتنفيذ الجهود المبذولة في لبنان لإنجاز إعادة الإعمار والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وبالتالي، يمكن أن يستفيد كل من الحكومة والجهات المانحة من مصدر مرجعي أكثر وثوقاً؛ وباستطاعة الباحثين وصانعي السياسات أن يستعينوا بالخدمات التي يقدمها المحور للاطلاع على أنشطة كيانات محددة ومواقعها، مما يقلل من التداخل والازدواجية وعدم الكفاءة.

(ج) <u>المنتدى الوطني للنهوض</u>

يمكن الإسكوا، ضمن كيانات أخرى معنية، أن تقدم المساعدة وأن تقوم بدور المحفز بين كافة الجهات المعنية، من حيث تشجيع ودعم الحوار حول عملية إعادة الإعمار والنهوض التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى ميثاق وطني جديد من أجل عملية إعادة البناء. وثمة حاجة إلى آلية تتميز بالموثوقية والتفاعل وتشارك فيها بالتساوي مختلف الجهات الفاعلة إنمائياً، بما فيها الحكومة، والمؤسسات المدنية، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والصناديق.

ويمكن للإسكوا، واضعة هذا الهدف نصب عينيها، ومستخدمة كل ما لديها من قدرة لعقد الاجتماعات وطبيعتها الحيادية وشبكاتها القوية في البلد، أن تدعو إلى تأسيس منتدى وطني للنهوض. ويمكن تلخيص أهداف هذا المنتدى، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، على النحو التالي:

(أ) وضع إطار نظري مشترك بين الجهات الفاعلة النشطة في الشأن الإنمائي يمكن أن يتضمن ما يلي: (١) تعزيز نظام مشترك من القيم والأخلاقيات؛ (٢) وضع مقاييس معيارية لتقييم الاحتياجات؛ (٣) إنشاء ذاكرة للشركات والمؤسسات؛

(ب) إنشاء آلية لإقامة حوار مستمر وتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في الشأن الإنمائي في لبنان بحيث تشكل أساساً لنهج تشاركي طويل الأجل في صنع القرار في الساحة الإنمائية.

كذلك يتمثل أحد العناصر الأساسية للمنتدى في المساحات التي تمنح إلى السلطات المحلية والجهات المانحة وغيرها من الجهات الفاعلة في الشأن الإنمائي لكي تتفاعل وتتبادل المعلومات حول برامجها (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢- منتدى للنهوض الوطني

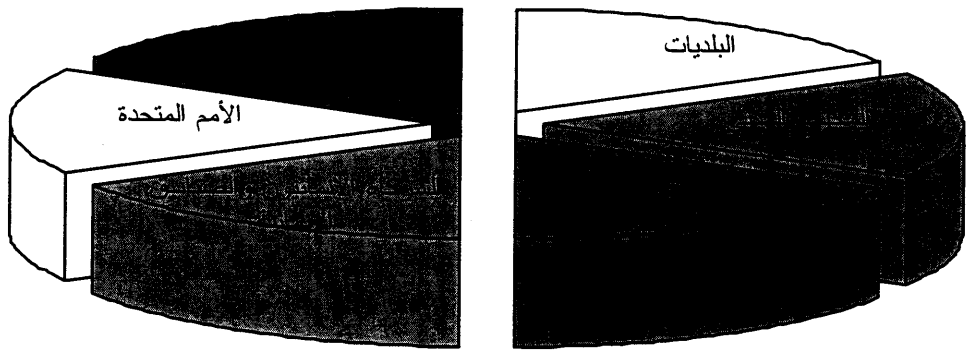

يمكن أن يحتفظ المنتدى بأعضاء دائمين يمثل كل منهم فئة من الفئات التالية: الحكومة، والبلديات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، والقطاع الخاص، والشركاء الإنمائيين الإقليميين والدوليين. كما يمكن أن ينعقد المنتدى بانتظام وأن تكون رئاسته بالتناوب. ويشير أحد الاقتراحات إلى إمكانية أن يضم المنتدى ما مجموعه ٣٠ ممثلاً؛ ويمكن أن تمثل أيضاً الأوساط الإعلامية والأكاديمية وكبرى المراكز المحلية العاملة في الأبحاث أو السياسات وأن تنضم إلى الأعضاء الدائمين في الجلسة العامة بكامل أعضائها.

يمكن للمنتدى، بنهجه التشاركي الشامل، أن يجمع مختلف الجهات الفاعلة في الشأن الإنمائي ويربطها مباشرة باحتياجات السكان المحليين وآرائهم من خلال ممثلي البلديات. ويمكن لهذا التفاعل أن يسد الفجوة بين الجهة الفاعلة في الشأن الإنمائي والجهة المانحة والجهة المستفيدة، بحيث يرفع الحواجز التي يمكن أن تسبب سوء التواصل وسوء تخصيص الأموال؛ ويقلل من الزوائد التي لا لزوم لها؛ ويجمع بين المصالح المتضاربة بين الجهات المستفيدة والجهات الفاعلة في الشأن الإنمائي. كما أن مثل هذه الطريقة في المعالجة تزيد من الشفافية في صياغة المشاريع وتقييمات الاحتياجات وإنفاق الأموال.

إطار- القيمة المضافة للمنتدى الوطني للنهوض

- النهج التشاركي الشامل
- المحور المرجعي الموثوق به
- التنسيق المعزز
- تعزيز نظام مشترك للقيم والأخلاقيات وتقاسمه
- إنشاء ذاكرة مؤسسية

٢- مجالس محلية للنهوض

لقد دمرت حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان البنية التحتية المادية في البلد وقوضت، بالإضافة إلى ذلك، النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي يربط بين المدنيين في القرى والبلدات المستهدفة. بالتالي تتطلب عملية إعادة البناء اعتماد استراتيجيات قائمة على الابتكار والمشاركة، من أجل إعادة إعمار المشاهد المدمرة والمجتمعات المحلية التي تسببت الحرب في انقسامها. ولهذا الغرض، يمكن أن يتمثل أحد الحلول في تأسيس مجالس محلية للنهوض.

فالسلطات المحلية، لا سيما البلديات و/أو اتحادات البلديات، تمثل المرجعية الفضلى في تحديد الأولويات المحلية. وبالتحديد، فإن قربها من المجتمعات المحلية ومن ناخبيها يجعلها قادرة على تحديد الأولويات والاحتياجات، وعلى إشراك المجتمع المحلي في عملية إعادة البناء، باعتماد نهج تشاركي حقيقي يعمل على تحسين التماسك الاجتماعي وتدعيم الثقة فيما بين مختلف أصحاب المصلحة داخل المجتمع المحلي.

وهناك أسباب أخرى تدعو إلى إنشاء مجالس محلية للنهوض. فنظراً إلى النسيج اللبناني الطائفي، ثمة حاجة ملحة إلى إنشاء منتديات شفافة وشاملة تكمل عمل الممثلين المنتخبين وتعززه، لا سيما نظرا إلى نظام لبنان الانتخابي الذي تعتبره جهات فاعلة كثيرة فاقداً للتمثيل الحقيقي. فآلية التصويت بنظام الأغلبية التي اعتمدتها قوانين انتخابية متتالية منذ الاستقلال الوطني يمكن أن تهمل بعض الأصوات. لذا فإن الحاجة ملحة إلى إنشاء هيئات استشارية تكميلية تشجع المزيد من المشاركة المحلية في جهود إعادة البناء والنهوض.

في ضوء ما تقدم، يمكن أن تستند المجالس المقترحة للنهوض إلى شراكة حقيقية، بضمها أعضاء من المجالس البلدية في كبرى المدن والبلدات أو أعضاء في اتحاد البلديات، إضافة إلى جهات محلية فاعلة أخرى يمكن أن تشمل: (أ) أعضاء في البرلمان من محلة محددة؛ (ب) أفرادا بارزين في المجتمع المحلي بمن فيهم القيمين بأعمال أهلية خيرة؛ (ج) شخصيات غير منتخبة من المجتمع المحلي، أي المرشحين الذين يمثلون تلك القوائم الانتخابية التي فازت بعدد كبير من الأصوات ولكنها لم تنجح بسبب الاقتراع وفقا لنظام الأغلبية تأخذ كل شيء.

ويمكن أن تسمح مجالس النهوض الموسعة هذه لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة بأن تساهم بشكل بناء في عملية النهوض المحلية، ويمكن أن تشجع الحكم المحلي الرشيد وأن تعززه بالتركيز على شبكات قوية للجمعيات المدنية.

ويمكن أن تقدم الإسكوا وغيرها من الوكالات/السلطات ما تملك من خبرات في مساعدة هذه المجالس بشأن المواضيع المهمة ذات الصلة، بما في ذلك البنية التحتية، وإدارة المشاريع، والمشاريع المدرة للدخل، وتنمية المجتمعات المحلية، والمجالات الاجتماعية والصحية والبيئية، وتمكين المرأة، والتربية.

كذلك يمكن أن تساعد المجالس المحلية للنهوض في تقييم احتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها وأن تخطط وتتخذ الإجراءات وفقا لذلك، بحيث تضمن دمج مفهوم منطقة الدورة الاقتصادية الكاملة

للمجتمع المحلي ضمن الخطة الوطنية التي تنفذها الحكومة المركزية. ويمكن أن تساعد الإسكوا في تيسير تدعيم إنشاء مجالس النهوض هذه من خلال الترويج لها، بما في ذلك تنظيم الحملات وورشات العمل وتوفير الخبرات.

٣- البرامج المنفذة في الموقع المتضرر بشأن عمليتي إعادة البناء والنهوض

تستلزم عملية إعادة البناء توفر الموارد البشرية الماهرة للاضطلاع ببرامج إعادة البناء الكبيرة، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي؛ وتوفر التمويل لإطلاق المشاريع الجديدة للذين ما زالوا عاطلين عن العمل بعد أن فقدوا إنتاجهم الزراعي وقدراتهم التجارية الأخرى. وإذا لم تتوفر اليد العاملة الماهرة والموارد المالية، يمكن أن تواجه إعادة بناء البلد عراقيل خطرة.

وبالتالي، فإن الحاجة ملحة لتنفيذ برامج في المواقع المتضررة لبناء القدرات، وإنشاء صناديق تهدف إلى توليد الدخل وتخفيف الدين، وتعزيز المهارات الإدارية لدى الذين ينشئون مؤسسات تجارية، وإطلاق مبادرات لتنمية المجتمعات المحلية. ويمكن توجيه هذه البرامج والمبادرات، عند الضرورة، نحو تعزيز المهارات الفنية في قطاع إعادة الإعمار، لا سيما في مجال الإسكان؛ وإنتاج محاصيل مربحة يمكن أن تحل محل الزراعات المهيمنة التي كانت موجودة، أو تكون مكملة لها، وهي التبغ والزيتون؛ وإنشاء صناعات ريفية غير زراعية.

(أ) صندوق الإنعاش المالي والتحول المؤسسي

كانت لحرب تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦ عواقب شديدة الوطأة على المؤسسات الصغيرة والصغرى على المستوى الوطني، لا سيما في المناطق التي تعرضت لهجمات القوات المسلحة الإسرائيلية. فالمؤسسات الصغيرة والصغرى كانت، حتى قبل الحرب، تواجه تحديات كبيرة للبقاء والتطور والنمو، إلى جانب الحاجة لتعزيز قدرتها على إنتاج القيمة المضافة وتوليد الدخل واستحداث فرص العمل. ويرتبط العديد من هذه التحديات بالإجراءات الحكومية البيروقراطية والمملة، في حين ترتبط التحديات الأخرى بانخفاض الإنتاجية والافتقار إلى المعرفة بالتكنولوجيا والسوق وغياب اليد العاملة الماهرة. وأدت الحرب إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والصغرى، واستُنزف احتياطها المالي ورأسمالها التشغيلي بشكل كبير.

فهذه المؤسسات تحتاج إلى الدعم لكي تتمكن من البقاء. وهي بحاجة إلى إعادة تغذية أصولها من خلال ضخ محدود للسيولة بمبالغ تكون عموما أقل من ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. غير أنه بالإضافة إلى الدعم المالي، ثمة حاجة قوية وملحة إلى توفير بناء القدرات، لا سيما إلى الجهات المتأثرة بالحرب، لتمكينها من البقاء والمساعدة في نمو وتوسع قدراتها المتصلة بإقامة المشاريع والأعمال التجارية.

وتقترح الإسكوا، بالشراكة مع جميع الأطراف المعنية، إنشاء صندوق برأسمال يتراوح بين مليون وخمسة ملايين دولار لمد المؤسسات الصغيرة والصغرى التي تأثرت بالحرب بدعم مالي محدود تعويضاً عن الخسائر التي تكبدتها، وكتمويل أولي لإطلاق المشاريع الجديدة بأقل من ٥٠٠ دولار للمؤسسة الواحدة. ويمكن أن يصلح هذا الصندوق، إلى جانب الموارد الأخرى المتوفرة، لتوفير المساعدة الفنية بحيث يؤدي إلى تنمية المشاريع الحرة وتحسين الممارسات في الأعمال التجارية. كما يمكن أن يستهدف

الصندوق الأنشطة الرامية إلى تنظيم دورات تدريبية مهنية يحتاجها السوق، مع التركيز على بطالة الشباب وتنمية القدرات المحلية على تدريب منظمي الدورات التدريبية المهنية.

ويهدف مثل هذا الصندوق، باختصار، إلى ما يلي: (أ) دعم المؤسسات الصغيرة والصغرى التي تأثرت بالحرب بشكل مباشر عبر مساعدتها على استئناف أنشطتها من خلال المنح/القروض المالية المحدودة؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والصغرى على تحسين عمليات الإنتاج والإنتاجية والتسويق، وتحسين مهاراتها الفنية والإدارية، وبالتالي تعزيز قدرتها على المنافسة واستمرارها على المدى الطويل؛ (ج) تعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات التدريب والتطوير على المستوى المحلي، في المناطق التي تأثرت بالحرب، بهدف تحسين خدمات تنمية الأعمال التجارية المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والصغرى.

ويمكن أن توجه الصندوق لجنة توجيهية يُسترشد بها في اختيار الأنشطة المراد تمويلها وتحديد أولوياتها. ويمكن للإسكوا وشركائها المعنيين إنشاء كيان مالي مستقل لإدارة الصندوق وإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومزودي الخدمات من القطاعين العام والخاص، مع توفير محاسبة شفافة للشركاء ورفع تقرير سنوي مفصل إلى الجهات المانحة التي ستكون ممثلة في المجلس.

(ب) تمكين المؤسسات الصغيرة عبر إدارة الديون وبناء القدرات

لقد ألحقت حرب تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦ أضراراً بقطاعات اقتصادية رئيسية، وعانت غالبية المؤسسات الصغيرة من الأعباء المالية مع ضيق آفاقها لتوليد الدخل اللازم لتسديد ديونها. وما زالت المؤسسات الصغيرة تواجه خطر الإفلاس، الأمر الذي يؤثر سلباً على ربحية المصارف اللبنانية الصغيرة وترتيبها. وتزداد هذه المشكلة حدة مع الصعوبات الكبيرة التي يواجهها قطاع الأعمال التجارية من أجل الحصول على التمويل من خارج القطاع المصرفي.

وبهدف المساعدة في التخفيف من حدة الأزمة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة في البلد، يُقترح إنشاء صندوق برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار، وبمبلغ أولي قدره ٢٠ مليون دولار. ويمكن أن يكرس هذا الصندوق لشراء ديون الشركات الصغيرة ومساعدتها على تعزيز قدراتها.

ويستدعي الصندوق، الذي يمكن أن تدعمه خمسة مصارف كبرى في العالم العربي وفي مجلس التعاون الخليجي، إنشاء لجنة تأسيسية يمكن أن تصبح في النهاية مجلس الإشراف. ويمكن أن تكلف اللجنة التأسيسية بمتابعة إنشاء الصندوق، أي جمع رأس المال اللازم.

وعقب إنشاء فريق عمل، يمكن لهذه اللجنة أن تنصهر في مجلس الإشراف لبلوغ الأهداف التالية: (أ) رصد أنشطة الصندوق ونتائجه؛ (ب) إجراء الاتصالات اللازمة على المستوى الرفيع، مما يضمن الاستمرارية والحصول على رأس المال؛ (ج) استعراض البيانات المالية والمصادقة عليها (انظر الشكل ٣).

وخلال المراحل الأولى لإنشاء الصندوق، يمكن أن يقوم مجلس الإشراف، الذي يعمل من خلال فريق العمل، بتأسيس شبكات مصرفية تغذي الصندوق وتدعمه. كذلك يمكنه أن يشرف على إجراء/تحليل مسح ميداني تفصيلي وأن ينجز آلية المعاملات بين الصناديق والمصارف المحلية.

وبهدف تعزيز الجدوى الاقتصادية للصندوق، يمكن للجنة أو المجلس أن ينشئ أيضاً هيئة لإدارة الديون وفريقاً لبناء القدرات وأن يشرف عليهما. ويمكن لإدارة الديون أن تضع معايير للقبول والرفض يستند إليها شراء ديون إحدى المؤسسات. فيمكن لهيئة إدارة الديون أن تبقي تحديدا على خيارين هما قبول شراء الدين وإعادة هيكلته ثم إعادة بيعه؛ أو إعادة جدولة دفعات التسديد، التي تتم إدارتها عن كثب حتى استكمال تحصيل الدين كله. وبالتالي، يمكن لهيئة إدارة الديون، لدى إنشائها، أن تضع عملية لإدارة مخاطر الائتمان؛ وأن تطور أيضاً القدرات المتصلة بهيكلة أدوات الديون وتسويقها.

وبموازاة العمل الذي تضطلع به هيئة إدارة الديون، يمكن لفريق بناء القدرات أن يضع معايير لقياس أداء المؤسسة؛ وأن يطور قدرات الإدارة والمحاسبة فيها؛ وأن يطور/ينفذ برامج التحسين فيها، حيث يمكن للفريق أن يقرر إما تعزيز برنامج التحسين المتعلق بالمؤسسة المعنية الرازحة تحت الديون، أو العمل على وضع هكذا برنامج.

ويتضمن مثل هذا التعزيز مد المؤسسة التجارية بالدعم والقليل من المساعدة الفنية. ويمكن تكريس برنامج التعزيز لتحسين قدرة إحدى المؤسسات التجارية وأدائها، بدلا من ربحيتها، مما يعني تحسين المهارات والممارسات في الأعمال التجارية للتمكن من المنافسة في السوق، وبالتالي ضمان استمرار المؤسسة وتسديدها القرض.

الشكل ٣- تمكين المؤسسات الصغيرة والصغرى عبر إدارة الديون وبناء القدرات

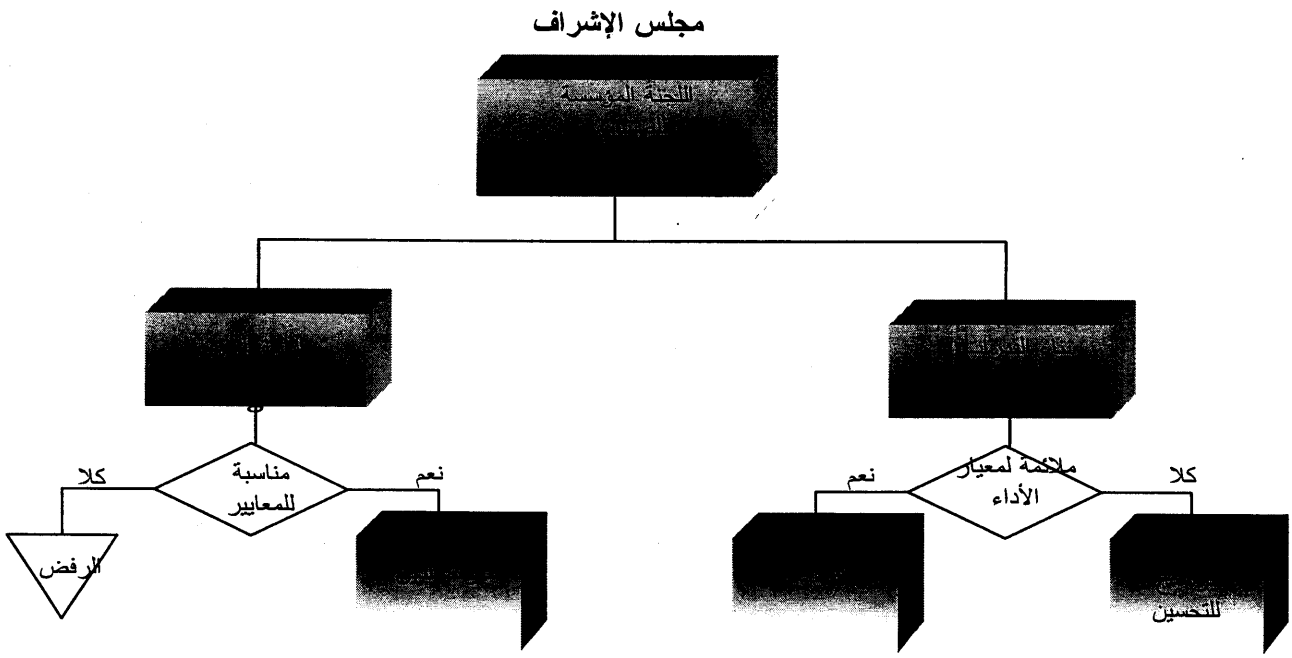

(ج) إنشاء مراكز لتنمية المجتمع المحلي

ثمة حاجة إلى مساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة والمصدومة على اكتساب المدخلات التكنولوجية الحديثة الملائمة التي تمكنها من بناء مؤسسات قادرة على المنافسة وإيجاد المهارات المهنية الملائمة وفرص العمل. ومن خلال المدخلات التكنولوجية الحديثة الملائمة، يمكن للمجتمعات المحلية الممزقة والمدمرة بشدة أن تكسب القدرة على الاستمرار اجتماعياً واقتصادياً وأن تنفذ إلى السوق الوطني، وكذلك إلى الأسواق المجاورة، بل والى أسواق ما وراء البحار، بمنتجات من قطاع الصناعات الزراعية الغذائية والصناعات الخفيفة تحمل علامة المجتمع المحلي الذي أنتجها.

وقد وضعت الإسكوا برنامج لتنمية المجتمع المحلي، في لبنان وغيره من مناطق النزاع يسعى إلى تصميم وتنفيذ مراكز نموذجية لتنمية المجتمع المحلي في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو بنتائجها. ويهدف برنامج تنمية المجتمع المحلي في لبنان إلى توفير التدريب وبناء القدرات للمؤسسات، إضافة إلى الدعم الائتماني والمالي، واستحداث العمالة المدرة للكسب في هذه المناطق. وبالتالي، يمكن أن يتضمن البرنامج المذكور ثلاثة عناصر هي: (أ) عنصر لمركز تنمية المجتمع المحلي؛ (ب) عنصر للتدريب وبناء القدرات؛ (ج) عنصر مخصص للدعم الائتماني والمالي لأغراض تنمية المجتمع المحلي من خلال خطة للمنح والقروض.

ويتضمن كل موقع مضيف بشكل أساسي عناصر رئيسية وأخرى إضافية. وتشمل المرافق الرئيسية في عنصر مركز تنمية المجتمع المحلي وحدة لإنتاج الأغذية الزراعية ومركزاً للتكنولوجيا المتعددة الأغراض. ووحدة إنتاج الأغذية الزراعية هي، أساسا، مرفق متعدد الوجوه يهدف إلى إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية الغذائية المحلية استناداً إلى معايير حديثة تتعلق بالصحة والنوعية لما فيه مصلحة المجتمع المحلي[٧].

من جهة أخرى، تقوم المراكز التكنولوجية متعددة الأغراض بتوفير قدرات تكنولوجية خاصة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها الربط بالإنترنت. ومن خلال هذه المراكز، يمكن للمجتمع المحلي أن يملك قاعدة لتوفير برامج التدريب المهني المرتكزة على الحاسوب والإنترنت وغير ذلك من المدخلات التربوية. كما أن هذه المراكز تمهد السبيل أمام إدخال خدمات إلكترونية مختارة بما في ذلك برامج التوعية الصحية العامة والبرامج التربوية. وتساهم العناصر الرئيسية في عنصر مركز تنمية المجتمع المحلي في تطوير مهارات المبادرة في المشاريع الحرة بما يؤدي إلى إنشاء المزيد من المؤسسات المبادرة في الأعمال وإيجاد المزيد من العمالة. وفي موازاة ذلك، يمكن لإعمال المرافق الإضافية المساعدة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسليمة بيئيا للمرافق الأساسية، بما في ذلك مثلاً معالجة المياه ومعالجة النفايات الصلبة وتسخين المياه بالطاقة الشمسية.

ويستفيد عنصر التدريب وبناء القدرات من ورشات العمل المتخصصة متعددة الجوانب، وحيثما أمكن، من مختبرات الدعم الفني والمكاتب المكرسة للدعم المؤسسي. فمن خلال هذا العنصر، يمكن أن ينظم برنامج تنمية المجتمع المحلي دورات تدريبية مهنية محددة ضمن ورشات عمل مزودة بالوسائل

---

(٧) وحدات إنتاج الأغذية الزراعية مصممة بطريقة تسمح للمجتمع المحلي بإطالة مدة صلاحية استهلاك موارد الأغذية الزراعية مع التركيز على كبار المستهلكين في لبنان وخارجه، باستعمالها الموارد المحلية المتاحة.

اللازمة. ويهدف عنصر التدريب وبناء القدرات إلى إنشاء المؤسسات وإيجاد العمالة وتعزيز المهارات، كما يمكنه أن يوفر خدمات إضافية وخططا لدعم المؤسسات من خلال المرافق المتخصصة.

وفي إطار عنصر مخطط المنح والقروض، تتاح المنح والقروض الميسرة لأصحاب المشاريع الحرة المحتملين. ويعمل المخطط بالتنسيق مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الداعمة للمصارف والشركات والمشهود لها بالكفاءة العالية في هذا الميدان، مع الإبقاء على المراقبة والتدقيق المحاسبي في كافة العمليات التي يشملها المخطط.

وبما أن برنامج تنمية المجتمع المحلي يراعي في تصميمه استعمال الموارد المحلية المتوفرة، فبإمكانه المساعدة على تحقيق نتائج ملموسة على النحو الأمثل خلال فترة محددة من الزمن. كما يمكن أن يساعد هذا البرنامج في إطلاق أنشطة المتابعة ذات الصلة التي تنشر الممارسات الفضلى وتوفر أكبر قدر من المنافع عبر تعزيز ترتيبات الشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي وغيرها من أصحاب المصلحة. ويمكن لبرنامج تنمية المجتمع المحلي أن يوفر إمكانيات عديدة لتنسيق الجهود مع مجموعة من الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما في الأجزاء الريفية من لبنان، مع التركيز على إنشاء المؤسسات وإيجاد العمالة، مما يؤدي إلى الحد من الفقر.

(د) <u>إدخال الزراعات البديلة وتعزيز الأعمال التجارية الخاصة بالصناعات الزراعية</u>

يسيطر إنتاج زيت الزيتون والتبغ على الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية في جنوب لبنان. ويرتكز إنتاج التبغ على الدعم الحكومي وكمية المياه المحدودة؛ في حين أن النوعية والتقاليد واحتمال أن يكون الطلب قويا في السوق هي من ضمن دوافع الإنتاج في قطاع زيت الزيتون.

بيد أن أنواعاً أخرى كثيرة من المنتجات تزرع في جنوب لبنان، وثمة تنوع كبير، وبدرجات متفاوتة، في المنتجات الغذائية الزراعية، بما في ذلك الألبان وتربية الدواجن والنحل وزراعة القمح وعلف الحيوانات. ويتميز قطاع الصناعات الزراعية في جنوب لبنان بشكل رئيسي بالمؤسسات الزراعية الصغيرة وعدم التخصص.

ويمكن تلخيص خصائص القطاع البارزة على الشكل التالي: (أ) الكثير من الأراضي تقع في منطقة داخلية جبلية ومتعرجة؛ (ب) الإنتاج الزراعي موزع على عدد كبير من صغار المزارعين، مع عدد قليل من كبار المالكين؛ (ج) المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية متخصصة في زراعات محددة، والسبب في غالب الأحيان عدم تماثل الإشارات السوقية؛ (د) منتجات الأغذية الزراعية الرئيسية في مناطق جنوب لبنان هي التبغ وزيت الزيتون والعسل والحليب والبيض؛ (هـ) حد شح المياه بشكل كبير من زراعة المحاصيل المروية؛ والمحاصيل المتوفرة (بكميات تجارية) هي تلك التي تعتمد على الأمطار، ومنها بشكل أساسي الزيتون.

من المرجح أن يكون هناك ترابط قوي بين الاعتماد على إنتاج التبغ والدعم المالي الحكومي المرتبط بالتبغ من جهة، وعدم وجود حوافز لدى المزارعين للانتقال إلى أشكال أخرى من الزراعة والإنتاج من جهة أخرى. وبالفعل، فالعديد من المزارعين يرون في دعم التبغ الذي تقدمه الحكومة فرصة

لهم؛ وقلة الموارد المائية وضعف البنية التحتية وخدمات الصناعات الزراعية لا تشجع على تنويع المنتجات في المناطق التي يتركز فيها إنتاج التبغ.

ولذلك يحتاج صغار المزارعين إلى المساعدة من أجل تنويع إنتاجهم نحو زراعات بديلة أكثر ربحية، بما في ذلك الأعشاب والأزهار الطبية. فقد أظهرت دراسة تقييم للاحتياجات أجرتها الإسكوا مؤخراً قدرة كبيرة على إنتاج الزعتر وأعشاب أخرى، إضافة إلى إنتاج العسل[٨]. وتهدف استراتيجية المتابعة التي ينتهجها المشروع إلى استحداث فرص للعمل وتحقيق الدخل للرجال والنساء عبر إنتاج الزعتر وتسويقه، وتحديد شركاء إضافيين لتوسيع نطاق هذه المشاريع الرائدة الناجحة وتكرارها في أجزاء أخرى من لبنان.

ويمكن أن يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) تقديم المساعدة الفنية والمالية الفورية من أجل تصليح الأضرار التي تسببت بها حرب تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ (ب) تحديد فرص توسيع نطاق المشاريع الرائدة الحالية والسعي لها وتقييم جدوى الدخول في صناعات ثانوية ذات قيمة مضافة؛ (ج) تحديد فرص تبادل الدروس المكتسبة وتكرار المشاريع استناداً إلى التجارب السابقة والسعي لتحقيق هذه الفرص؛ (د) تعزيز قدرة منتجي الزعتر والعسل في جنوب لبنان على المنافسة وتحسين إنتاجيتهم.

(هـ) تعزيز محو الأمية الإلكترونية في المناطق النائية

ما زالت المجتمعات المحلية الريفية المحرومة تواجه تحديات عديدة يقع بعضها ضمن إطار تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدخالها. وفي حين تبذل الجهود لتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن عوائق كبيرة ما زالت تعترضها، لا سيما في المناطق النائية. إضافة إلى ذلك، لا يوجد ما يكفي من المعاهد الفنية التي يمكن أن تغطي المنطقة وتمنح شهادات معتمدة. فمراكز التدريب، داخل مراكز تنمية المجتمع المحلي، إضافة إلى المدارس المتنقلة لتعليم الكمبيوتر، يمكنها أن تساهم في تغطية احتياجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية.

وفي هذا الإطار، يشكل مشروع "المقطورة الإلكترونية" مدرسة متنقلة كاملة التجهيزات لتعليم مهارات الكمبيوتر، تجول ضمن تجمعات القرى، فتدخل عالم تكنولوجيا المعلومات إلى المجتمعات المحلية الريفية[٩]. وإمكانية التنقل تجعل هذه المدرسة ذات جاذبية خاصة نظراً إلى أنها تتحدى وتتفادى العراقيل الموروثة التي تواجهها المواقع النائية والمعزولة، من بنية تحتية محدودة و/أو منعدمة، وانعدام المعدات

---

(٨) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أطلقت الإسكوا ومنظمة العمل الدولية مشروعاً بعنوان "خلق العمالة وتوليد الدخل من خلال تنمية الصناعات الزراعية الصغيرة والصغرى في جنوب لبنان" أدى إلى خلق العمالة ودر الدخل لصغار المزارعين عبر إنتاج الزعتر ولمجموعة من صغار منتجي العسل في قضاء بنت جبيل الجنوبي.

(٩) أطلقت الإسكوا مشروع "المقطورة الإلكترونية" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بالشراكة مع منظمة غير حكومية لبنانية رائدة، هي مؤسسة سرادار الخيرية. وخلال الأشهر الستة الأولى للعملية، زارت المقطورة الإلكترونية خمسة تجمعات من القرى في جنوب لبنان ودربت ما يزيد على ٥٥٠ شخصاً. بيد أن هذه المقطورة أصيبت بأضرار جسيمة في ٢٩ تموز/يوليو جراء القصف الإسرائيلي حيث كانت مركونة في مدرسة عيتا الشعب المتوسطة في جنوب لبنان. وتعمل الإسكوا بالتعاون مع مؤسسة سرادار الخيرية على إعادة بناء المقطورة الإلكترونية لكي تخدم المجتمعات المحلية الريفية المحرومة.

الإلكترونية وغياب الاتصال بالإنترنت، وعزلة بعض السكان جغرافياً واجتماعياً، بمن فيهم المعوقون. كما تقدم "المقطورة الإلكترونية" فرصة فريدة لبلوغ أكبر عدد ممكن من الناس وخدمتهم ضمن بيئتهم بكلفة منخفضة.

ويمكن لـــ"المقطورة الإلكترونية"، إضافة إلى تنظيمها دورات أساسية في محو الأمية الإلكترونية للسكان المحليين والمؤسسات الصغيرة والصغرى، أن تعطي دروساً متقدمة تستهدف مجموعات مختارة من المتدربين الماهرين، فتوفر بذلك فرصا لتوليد الدخل واستحداث فرص العمل في المجتمعات المحلية الريفية المحرومة في لبنان.

وقد أظهرت الحرب الأخيرة مدى الحاجة على إطلاق أنشطة ثقافية وتربوية في المناطق الريفية من أجل سد الفجوات الآخذة في الاتساع في مجالات عديدة. فيمكن تعزيز التنوع والتسامح متى ازداد وعي المتدربين شيئاً فشيئاً بالتقارب الثقافي وتنوعه. وهذه المبادرة، يرافقها عنصر مراكز تنمية المجتمع المحلي المذكور أعلاه، يمكنها أن تقدم مساعدة كبيرة للمجتمعات المحلية الريفية في استعادة صلتها "بالعالم" لا سيما بالخدمات الحكومية الإلكترونية، وبغير ذلك من الشركات غير العامة المزودة للخدمات. ويمكنها أن تساعد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغرى على تحسين فهمها لاحتياجات السوق، واطلاعها على التكنولوجيات الجديدة والترويج لمنتجاتها بواسطة الإنترنت.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

لقد شددت هذه الورقة على عائقين أساسيين فيما يتعلق بعمليتي إعادة البناء والنهوض هما توافق الآراء والإصلاحات المتعلقة بالسياسات من جهة، والاستقرار الأمني من جهة أخرى. كما أن هاتين العمليتين تستلزمان بشكل عاجل ما يلي:

(أ) تعزيز الإصلاحات الاقتصادية من خلال الإصلاحات الضريبية والمؤسسية؛

(ب) تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التركيز على التلاحم الاجتماعي وتمكين الفئات المهمشة؛

(ج) تشارك المؤسسات في القطاعين العام والخاص في رؤيتها وخططها الإنمائية الوطنية؛

(د) الاهتمام بالبيئة الذي يمكن أن يشمل حماية رأس المال الوطني واحترام حقوق الأجيال المقبلة؛

(هـ) وضع برنامج شامل لإعادة الإعمار يمكن أن يتضمن خططاً مفصلة بشأن البنية التحتية الوطنية والمناطق المشيدة.

الشكل ٤- إعادة بناء لبنان ونهوضه

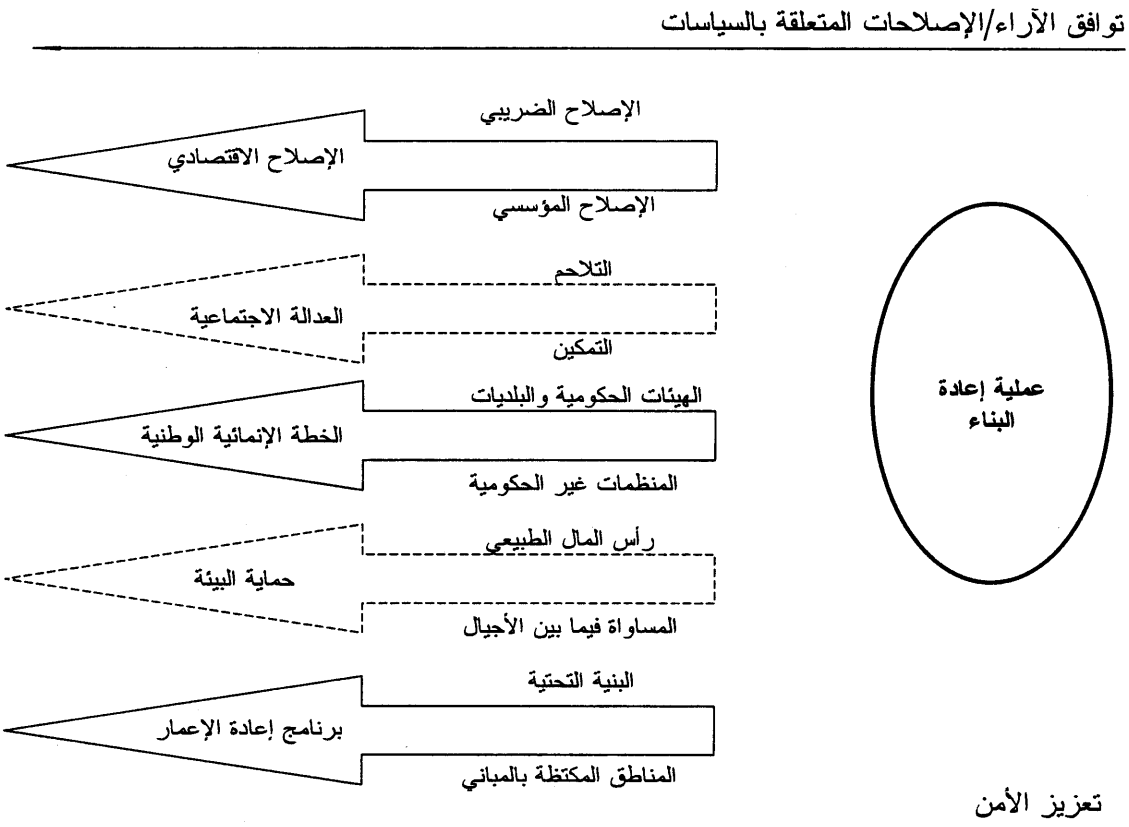

ويمكن لهذا المخطط المفصل، والذي يستند إلى رؤية وطنية ونهج للتنفيذ تشترك فيهما كافة الجهات الفاعلة اجتماعياً، أن يضمن نجاح عمليتي إعادة الإعمار والنهوض وأن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد التي يمكن أن توفرها الجهات المانحة، العربية منها والدولية.

بينما يركز بعض الجهات الفاعلة على إعادة الإعمار وبعضها الآخر على التنمية، فإن مناخ الاستثمار كان في خطر حتى قبل اندلاع الحرب في تموز/يوليو – آب/أغسطس ٢٠٠٦، ولا يزال كذلك مع انعدام الاستقرار السياسي الذي ما زال سائدا في لبنان.

وثمة حاجة إلى إجراء تحسين رئيسي في المعايير الأساسية لمناخ الاستثمار بما في ذلك ما يلي: (أ) إنشاء مؤسسات أكثر كفاءة؛ (ب) تحقيق المستوى الأمثل للتكلفة الاجتماعية للبنى التحتية؛ (ج) تعزيز نظام ضريبي عادل ضمن توقعات ثابتة؛ (د) محاربة الفساد؛ (هـ) تحقيق الاستعمال الأمثل لرأس المال البشري والمحافظة عليه؛ (و) تعزيز الحصول على التمويل بكلفة تضمن الاستمرارية؛ (ز) ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فلبنان يمكن أن يواجه، في الأجلين القصير والمتوسط، حالة من عدم التيقن، وتدني التصنيف الائتماني، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وهجرة الأدمغة، وربما استمرار المناخ غير المشجع للاستثمار لمدة طويلة.

كذلك، يمكن أن يكون لعدم الاستقرار السياسي والأمني، السائد في البلد والمنطقة، تأثير جذري على جهود إعادة الإعمار والنهوض. ومع ذلك فإن ديناميات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة الإعمار والنهوض ستستمر في إحراز تقدم وإن بوتيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على البيئتين الأمنية والسياسية.

ويشكل المجتمع اللبناني بوجهه متعدد الثقافات أرضاً خصبة يمكن فيها البناء على نجاحات الماضي والتعلم من الإخفاقات. وفي هذا السياق، يعتبر النهج التشاركي الشامل أمراً جوهرياً. فهذا النهج له أهمية سياسية واجتماعية واقتصادية، لا سيما حيث يتعلق الأمر بالشرعية والشفافية والفعالية.

واستناداً إلى ما تقدم، ركزت الإسكوا في ورقة السياسة العامة هذه على ضرورة إنشاء مختبر للدراسات والاستراتيجيات؛ وجعلها في متناول الباحثين وصانعي السياسات ورواد المشاريع. كذلك، تأمل الإسكوا في أن يثبت المحور المرجعي لتقارير المنظمات غير الحكومية أمام الاختبار الزمني من حيث خدمة مجتمع الجهات المانحة والمؤسسات المدنية، فيتمكن من إبقائها على معرفة بكافة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والتقدم المحرز على الصعيد الإنمائي في لبنان. وتعتمد الإسكوا على شبكاتها الإقليمية والحماس العربي المستمر لدعم إعادة بناء الثقة والبلد رغم الحالات المتكررة لعدم الاستقرار السياسي والأمني.

ومع أن آفاق الاستقرار السياسي والأمني في المستقبل ليست مثالية في هذه الآونة، ينبغي الاستفادة من زخم إعادة البناء والنهوض المتوفر حالياً في لبنان وتوجيهه من أجل تحسين ما كان عليه الماضي. فلا يمكن تعزيز هذه العملية الحيوية ودعمها إلا من خلال النهج الذي تقترحه هذه الورقة حيث تعمل

الجهات المانحة على إعادة تأكيد دور المؤسسات اللبنانية العامة وتعزيزها، ولا تفكك، عبر تمويلها وأولوياتها، وحدة البلد.

إن هذه الورقة وليدة تصور لرؤية إنمائية شاملة. ويتوقع أن تكون محل المزيد من التطوير من قبل كافة الأطراف المعنية، وأن تُحول إلى برامج وخطط عمل ملموسة. فمن الضروري وجود رؤية إنمائية مشتركة يمكنها ان تدفع عملية شاملة لإعادة البناء، بحيث تنتهي إلى بناء أمة قادرة على البقاء تدعمها دولة قادرة.